

على الخلاف

جنون السلطة في مواجهة الحراك

ابتداءً من يوم أمس، دخل تعامل قوى الأمن الداخلي مع التحركات الاحتجاجية مرحلة جديدة، عنوانها القمع. وهذا القمع ليس وليد حادثة "هيدانية"، بل نتيجة قرار، جرى التمهيد له عبر سياسيين وبيان أمني صدر يوم الأحد الماضي

و«اسحبوا» هي الكلمة التي تعني «أوقفوا». والتوقيف في قاموس مكافحة الشغب لا يتضمن أي «ضوابط»: الضرب والركل والسحب والشتائم لا تُعدّ تجاوزات تُذكر. وبناءً على ذلك، خرج المشنوق ليل أمس ليمنح القوى الأمنية غطاءً. من على شاشة تيار «المستقبل»، قال إن «بعض المتظاهرين توجهوا إلى قوى الأمن بالفاظ نابية، وبالتالي هذا الأمر استوجب تنفيذ القانون عبر توقيفهم وقرّر القضاء الإفراج عنهم»، مضيفاً: «نحن مهمتنا الحفاظ على المتظاهرين وحماية

معاينة ضباط وأفراد شاركوا في قمع المحتجين سابقاً. كذلك توقف الأمنيون طويلاً عند «لجوء أفراد لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، إلى قطع الطرق قبل يومين في وسط بيروت، محتجزين آلاف المواطنين في سياراتهم، ساعة الذروة، وهو ما لن نقبل بتكراره». رجال مكافحة الشغب الذين كانوا موجودين قرب مبنى «النهار» في وسط البلد أمس كانوا قد تلقوا تعليمات واضحة: «اسحبوا كل من يحاول تجاوز حاجز، وكل من يتعرض لكم بالضرب أو الشتم أو الرشيق».

على شتائم كبلت للرئيس»، فعلت فعلها في تخويف عدد من الذين شاركوا سابقاً في الاحتجاجات، فلم يتجاوبوا أمس مع دعوات الاعتصام ليلاً في «رياض الصلح». قوى الأمن الداخلي، ومن خلفها وزير الداخلية، تبدو كمن استعاد ثقته بنفسه بعد أيام من الخوف. يردد المشنوق وضباط المديرية كلاماً عن «منع التعرض لهيبة المؤسسة التي تركها الجيش في مواجهة المتظاهرين»، وعن «نفسية الضباط والعناصر التي سُوّيت بالأرض»، نتيجة إعلان

المس بقوى الأمن الداخلي». تحت هذا العنوان، نُفذت القوى الأمنية القمع أمس. هذا القمع منح التحركات الاحتجاجية زخماً إعلامياً كبيراً، من دون أن يُترجم حشداً شعبياً في اعتصام ساعة رياض الصلح. الحزب الشيوعي زوّد المعتصمين بمدد عددي، من خلال انتقال من لبّوا دعوته لإحياء ذكرى انطلاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية من الصنائع إلى وسط المدينة. ويبدو أن «الغزوة» التي نفذها بعض أنصار الرئيس بري في ساحة الشهداء، «احتجاجاً

القمع الذي مارسه الأجهزة الأمنية أمس بحق المتظاهرين في ساحة الشهداء، لم يكن وليد لحظته، بل هو نتيجة قرار سياسي - أمني، جرى التمهيد له خلال الأيام الماضية. النائب وليد جنبلاط، على عادته، كان أكثر أهل النظام صراحة. على طريقته، حذّر من تحوّل الحراك إلى مشكلة أمنية في البلاد. أما تيار المستقبل، فتولى عبر قوى الأمن الداخلي، تنفيذ القمع، وتغطيته من خلال وزير الداخلية نهاد المشنوق مدعوماً من تياره السياسي. أما المشاركون في طاولة الحوار، فصمتوا عمّا جرى على بعد أمتار منهم. بعض أنصار راعي الحوار، الرئيس نبيه بري، «كسروا هذا الصمت»، ولاقوا القوى الأمنية، وشاركوا في الاعتداء على المتظاهرين، لرسم خط أحمر تحت عنوان: «يُمنع التعرض للرئيس (بري)».

وزير الداخلية غطى ليلاً ما قامت به القوى الأمنية نهاراً (مروان طحطح)



بيان قوى الأمن الداخلي الأحد أعلن ما ستقوم به «مكافحة الشغب» أمس

بشائر القرار السياسي - الأمني بدأت بالظهور يوم الأحد الماضي، حين أعلنت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي هذا القرار، من خلال القول: سنحمي التظاهرات، ولكن... وبعد ذلك «لكن» تكمن الرسالة التي لم يلتفت إليها أحد، لأن الجمهور اعتاد إهمال بيانات الأمن الداخلي، أو عدم أخذ مضمونها على محمل الجد. كان بيان المديرية، الذي يحظى بغطاء من وزير الداخلية نهاد المشنوق ومن خلفه تيار المستقبل، يعلن القرار الذي نُفذ أمس: «يُمنع قطع الطرقات، يُمنع التعدي على الأملاك العامة، ويُمنع

في الواجهة

عين الأجهزة مفتوحة على الحراك

يجيب: «طبعاً. مراقبتنا الحراك جعلتنا نجمع معلومات واضحة عما يجري. هناك مشاركون في الاعتصامات والتظاهرات معروفو السوء والانتماء الحزبي. وجوه ليست بريئة في هذا الدور، بل مكلفة مهمة محددة. لا أتحدث على المستوى السياسي فحسب، بل أيضاً على المستوى الأمني. هناك من يتغلغل في المعتصمين والحراك نعرفه تماماً. بعض من هؤلاء موقوفون كانوا قد أرسلوا إلى التجمعات لافتعال شغب بتوجيه وتعليمات محددة توصلنا إليها. لم يكن هدف هذا الشغب بالضرورة ضرب حركة المجتمع المدني، بل تبادل تصفية حسابات سياسية بين أكثر من طرف، بعضهم ضد بعض».

بل أيضاً على الأولويات. بينها من يريد السياسي يتصدر الحياتي، وبينها من يريد تصدّر الحياتي على السياسي. نعم، يمكنني القول إن العين مفتوحة على هذا الحراك. لاحظنا أيضاً، في معرض تبيان تناقض المواقف والشعارات، أن بعض الحراك رفع صور زعماء طوائف سرعان ما امتعض معتصمون ينتمون إلى مذهب هذا الزعيم أو ذلك، فاحتجوا وأنزلوا الصور تلك رافضين مس زعمائهم أو جعلهم دعاية للاعتصام والتظاهر، وسوق الاتهام على أنهم عنوان للفساد. كيف يمكن لهذا الحراك أن يستمر ويعيش طويلاً في ظل هذا التأثير؟ هل يعتقد بأن الطبقة السياسية قادرة على التغلغل في هذا الحراك ومحاولة التلاعب به؟

فيما الحراك يقول إنه يخوض معركة ضد الفساد؟ قد يكونون يتوسلون المدينة الفاضلة. لكن هذا الحراك مخترق ببعض الأشخاص، من دون أن يعني ذلك أن كل من ينزل إلى التظاهر مشروع مخترق، طبعاً لا. لكن بين بعض رموزهم من يعمد إلى تحريك أدوات في الاعتصامات بغية الوصول إلى غايات بعيدة كل البعد عن مطالبهم المعلنة والمشروعة، وأن يكن بعض شعاراتهم وهمياً كالمطالبية باسقاط النظام. نحن نراقب هذه التجمعات على غرار «بدنا نحاسب» و«طلعت ريجتكم» وسواهما، وننتبع حالات انسجامها وحالات تنافرها. المعطيات المتوافرة لدينا عن تحركات هذه الحملات أنها تواجه اختلافاً في الرأي، حاداً أحياناً، ليس على المطالب فحسب،

الأمنية اتهامات شتى منها تشويه صورة الحراك، وإلى القوى العسكرية معاملته بقسوة وعنّف. لكن للأجهزة الأمنية، شأن حملات المجتمع المدني، وجهة نظر. بلا تردد، يقول مسؤول أمني رفيع أنه لا يستبعد وجود «اختراق» في صفوف الحراك الشعبي وداخل بعض حملات المجتمع المدني: «الغالبية الساحقة منهم سلميون عابرون للمذاهب والطوائف، يحملون مطالب محقة نشاطهم أياها لأن أحداً لا يسعه إلا أن يصرخ صراخهم في حقوقهم في الكهرباء والمياه والعدالة والعمل والرواتب والإقساط المدرسية وإنهاء أزمة النفايات والشؤون الحياتية الأخرى. هل يمكن لأحد أن ينكر الفساد في الحياة السياسية والعامة في البلاد،

مشهدان متناقضان متلازمان، واكبا حملات الحراك المدني منذ 29 آب: اعتصامات سلمية رفعت شعارات مطالب غالية بعضها في التوقم حتى الوهم، واعمال شغب تعمدت تقويض جهود هذا الحراك في معركته المفتوحة ضد الطبقة السياسية

نقولاً ناصيف

رافق اعتصام حركات المجتمع المدني وتظاهراته سوء تفاهم دائم تقريباً مع الأجهزة الأمنية والقوى العسكرية، منذ اليوم الأول للنزول إلى الشارع ودخول مواجهة مع الطبقة السياسية. سيقت إلى الأجهزة